



ديباجة الملتقى:

إن تجدر ظاهرة الفساد وانتشارها في مختلف دول العالم قد أضفى عليها طابعا شموليا جعلها تطال مختلف جوانب الحياة العامة. واستفحلت في الآونة الأخيرة وازدادت انتشارا في الدول النامية باعتبارها بيئة خصبة لنموها؛ حيث تكاد تنعدم فيها أساليب الحكم الديمقراطي وما تتطلبه من شفافية تكفل ضمان وجود رقابة مستمرة لأداء الأجهزة الإدارية، بل وتسيطر قواعد البيروقراطية على المؤسسات والإدارات الحكومية. كل هذه العوامل تُغري بعض أفراد المجتمع بإتباع سبل غير مشروعة للحصول على غاياتهم المادية وترجيح مصالحهم الشخصية. وتتحول هذه التصرفات إلى ممارسات دارجة في المجتمع وتصبح عرفاً ينافس القنوات المشروعة لإبرام المعاملات. وهنا يبدأ منع الفساد الذي يصبح له امتدادات على كل الأصعدة السياسية والمالية والإدارية... وتصبح الدولة مريضة في إدارتها بممارسة المحاباة والمحسوبية والتعسف بالنفوذ والسلطة.

ولم تسلم الجزائر بدورها من هذه الآفة في جميع المجالات، وكان لزاما على المشرع البحث عن السبل الكفيلة لمحاربة ذلك، والذي كان منطلقها المصادقة على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وإصدار القانون رقم 01/06 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، المعدل والمتمم والذي تضمن مجموعة من الأحكام والإجراءات والتدابير الوقائية، لعل أهمها استحداث الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته، وذلك من أجل تعزيز النزاهة والمسؤولية والشفافية في تسيير القطاعين العام والخاص. ثم عززها الحراك الوطني و دفع إلى شد العزم للقضاء على كل أوجه الفساد و تحيين المنظومة القانونية للدولة قصد سد الثغرات وتعزيز دولة القانون.

إلا أن جهود المشرع لا تزال مستمرة أملين أن تكون خطاه ثابتة

إلى غاية تفعيل كل الإجراءات المتخذة لمكافحة الفساد .

وفي ظل المعادلة الطردية بين التأطير القانوني لآليات مكافحة الفساد وتنامي وانتشار هذا الأخير، يجدر بنا البحث عن العوائق التي تحول دون القضاء على هذه الآفة معرجين على الاستراتيجيات التي تجسد المقاربات الجديدة التي يجب تبنيها للقضاء على الفساد بالدرجة الأولى وليس التقليل منه. وذلك من خلال المحاور الآتية:

المحور الأول: تشخيص عام لواقع الفساد في مختلف القطاعات

❖ مظاهر الفساد المالي والإداري.

❖ مظاهر الفساد السياسي والقضائي.

❖ مظاهر الفساد الاقتصادي والاجتماعي.

المحور الثاني: الجهود الوطنية لمكافحة الفساد

❖ على المستوى التشريعي.

❖ على المستوى المؤسسي.

المحور الثالث: العلاقة الطردية بين قوانين مكافحة الفساد

وارتفاع نسبته . الأسباب والحلول؟

❖ الأثر النسبي للآليات الجزرية ومحدودية فعالية الآليات الوقائية.

❖ ضعف نجاعة هيئات المراقبة والمساءلة.

❖ قصور آليات المتابعة والمحاسبة القضائية.

❖ هشاشة آليات الحكم الراشد.

❖ نحو مقاربة جديدة للقضاء على الفساد ومحاربه.

الأهداف الرئيسية للتظاهرة العلمية :

❖ تقديم دراسات وأبحاث تهدف إلى الوصول إلى توصيات

بهدف تحيين المنظومة القانونية لمكافحة الفساد.

❖ الحرص على تبادل المعارف بين المهنيين والأكاديميين في هذا

المجال و رفع التوصيات المقترحة إلى الجهات المختصة.

